مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

SELECTED EXAMPLES OF LINGUISTIC DISAGREEMENT IN THE BOOK "AL–KAFI FI SHARH AL–HADI" BY AL–ZANJANI (DIED 655 AH)

Tahani Sabah Ayed Khudair Al–Janabi

University of Fallujah – College of Islamic Sciences ta–hani100020003000@gmail.com / 077100274775 Prof.

Mohammed Khaled Rahhal

University of Fallujah – College of Islamic Sciences dr.mohammad.khalid@uofallujah.edu.iq / 07509228100

ABSTRACT

Praise be to Allah alone, and blessings and peace be upon the Prophet Muhammad, the last of the prophets. In this study, the researchers have examined selected examples of linguistic disagreement in the book "Al–Kafi fi Sharh Al–Hadi." They have identified the linguistic contentious issues in this book and conducted a detailed study based on the following: Firstly, presenting the statements of linguists and their opinions from the historical linguistic references, starting from Sibawayh's book and ending with contemporary scholars, while examining the old and modern opinions on the matter. Secondly, attributing the various linguistic opinions to their proponents based on their writings, while also pointing out the oversight of some late scholars in attributing opinions to their proponents. Thirdly, discussing the opinions scientifically, highlighting their strengths and weaknesses based on

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

the statements of our early scholars. Fourthly, the researchers' desire – to the best of her ability – to express their opinion on the discussed topics in a scholarly manner. The research plan is structured into three sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion where they summarize the results. The research sections cover the following: Section One: Linguistic disagreement in the subject of "Mubtada' and Khabar" with two issues. Section Two: Linguistic disagreement in the subject of "Fa'il" with two issues. Section Three: Linguistic disagreement in the subject of "Tanazul" with one issue.

Keywords: **Linguistic Disagreement, Al-Zanjani, Linguistic Studies, Al-Kafi.**

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

نماذجُ مختارةٌ في الخلافِ النحويِ في كتاب (الكافي في شرح الهادي) للزّنجاني (ت٦٥٥هـ)

تهاني صباح عايد خضير الجنابي
جامعة الفلوجة –كليّة العلوم الإسلاميّة
tahani100020003000@gmail.com / 077100274775
أ.د. مُحَمَّد خالد رحّال
جامعة الفلوجة – كليّة العلوم الإسلاميّة
dr.mohammad.khalid@uofallujah.edu.iq 07509228100

ملخّص البحث

الحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبيَّ بعدَه، أما بعد.

فقد تناولت في هذا البحث نماذج مختارةً في الخلاف النّحوي في كتاب الكافي شرح الهادي، حيث رصدت مسائل الخلاف النحوي في هذا الكتاب، ثم قمتُ بدراسة هذه المسائل دراسة مفصّلة تعتمد على ما يأتي:

أوّلًا: إيراد أقوال النّحاة وآرائهم من مظانّها النحوية، بدءًا بكتاب سيبويه، وانتهاءً بما كتبه العلماء المعاصرون، مع استقصاء لجلّ ما قيل في المسألة قديمًا وحديثًا.

ثانيًا: نسبة الآراء النحوية المختلفة إلى أصحابها، اعتمادًا على ما في كتبهم، محاولة في الوقت نفسه التنبيه على سهو بعض العلماء المتأخرين في نسبة الآراء إلى أصحابها.

ثالثًا: مناقشة الآراء مناقشة علمية، مبيّنًا وجه القوّة والضّعف فيها، اعتمادًا على ما قاله علماؤنا المتقدّمون.

رابعًا: رغبة الباحثة –حسب قدرتها– في إبداء الرأي في ما تمّت مناقشته، بطريقة أحسبها علمية.

وقد اقتضت خطّة هذا البحث أن يقع في ثلاثة مباحث، مسبوقة بمقدّمة، ومذيلة بخاتمة، سطّرتُ فيها خلاصة ما توصلت إليه من نتائج.

وقد كانت مباحث هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث الأوّل: الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر، وفيه مسألتان، وأما المبحث الثاني فقد تناولت فيه الخلاف النحوي في باب الفاعل، وفيه مسألتان، وتناولت في المبحث الثالث: الخلاف النحوي في باب التنازع، وفيه مسألة واحدة.

الكلمات المفتاحية: (الخلاف النحوي، الزنجاني، الدرس النحوي، الكافي).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

نماذجُ مختارةٌ في الخلافِ النحويِ في كتاب (الكافي في شرح الهادي) للزّنجاني (ت٦٥٥هـ)

تهاني صباح عايد خضير الجنابي
أ.د. مُحَمَّد خالد رحّال
جامعة الفلوجة – كليّة العلوم الإسلاميّة

المقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضل الصّلاة وأتم التّسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا أبي القاسم محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) وعلى آله وأصحابه، وعلى كلّ من تبعهم وسار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدّين وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعد ...

فإنَّ موضوع الخلاف في المسائل النّحويّة من أصعب المسائل في الدّرس النّحوي، وذلك لكثرة تشعّب هذه المسائل، وتنوّع الآراء والأفكار في المسألة الواحدة، حيث لم يتّفق علماء العربية –من القدامى والمتأخرين– على رأيٍ واحدٍ في مسألة ما من مسائل النّحو العربي، ولا يوجد موضوع من موضوعاته خالياً من الخلاف في مسائله إلا ما قلَّ.

لقد شَغَلَ الخلاف النّحوي الباحثين العرب قديمًا وحديثًا، فهو يحتلُ مكانةً متميّزة في الدّرس النّحوي، فقد حَظِيَ باهتمامهم، وأولوه عنايةً فائقةً ؛ لما لهذا الموضوع من أهمّية بالغة الأثر في دراسة النحو وأصوله وظواهره، وقد أشبعَ هؤلاء مسائل النّحو وقضاياه تفسيرًا وتحليلًا وتوجيهًا، وقدّموا في ذلك بحوثًا درستْ جُلَّ المسائل الخلافية التي تنازع حولها النّحويون.

ولمّا كان كتاب (الكافي في شرح الهادي) للزّنجانيّ من الكتب النّحوية التي تُعنى بالخلاف النّحوي، أحببتُ أن أكتب بحثًا بعنوان: (نماذج مختارة في الخلاف النّحوي في كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني (ت٦٥٥هـ) ، وذلك إظهارًا لجانب هذا الخلاف وأثره في التفكير النحوي وارتباطه بالتراكيب النّحوية على النحو الذي أشارَ إليه الزّنجانيّ في الكافي .

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

إنّ الزنجاني علمٌ من أعلام اللغة والنحو، وإمام من أئمة نحاة القرن السّابع الهجري، وله انفرادات واجتهادات، ومؤلفات تشهد بوفرة بضاعته، وسعة علمه واطّلاعه، قال الخوانساري عنه: " كان غزيرَ العلم، جيدَ التّصرف، سديدَ التأليف، حصينَ القول، مبينَ الكلام"(١)، وقال الفُوَطيّ:" كان أديبًا حكيمًا، عارفًا بالمنقول والمعقول"(٢). ويعدُّ كتابُ (الكافي في شرح الهادي) من المطوّلات في هذا العلم، وهو متنٌ وشَرْحٌ، كلاهما للزّنجانيّ، وقد بيَّنَ المؤلّفُ في مقدّمة كتابه (الكافي) أنّه صنّف مختصرًا أسماهُ (الهادي) قد شُغِفَ به علماءُ الدّهر وفقهاءُ العصر، وكان يرغّبُهم في حفظِهِ نزارةُ حجمِهِ، وغزارةُ علمِهِ، ويصدُّهم عنه صعوبةُ إدراكِهِ وعُسْرُ فَهْمِهِ، فطُلِبَ منه أنْ يشرحه شرحًا مُوجزًا يفكّ فيه ما استغلقَ على الأفهام، فأَملى هذا الكتاب جامعًا فيه بين الأحكامِ الصحيحةِ، والتّعاليلِ الصَّريحةِ، والشواهدِ الغزيرةِ، والمسائلِ العزيزةِ، وأسماهُ (الكافي في شرح الهادي).

وهذا المصنّف مليءٌ بمسائل الخلاف الكثيرة التي قامت بين النّحاة ؛ وعلى ذلك اختار البحث بعض النماذج منها ؛ لتكون منطلقًا للدّرس والتحليل،واقتضت طبيعة البحث

أن يقسم على: مقدّمةٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمةٍ، وثبت بالمصادر والمراجع.

حيث بيّنتُ في المقدّمة أهميّة موضوع البحث، وخطّته.

وأمّا المبحث الأوّل فقد خصّص لدراسة الخلاف النّحوي في باب المبتدأ والخبر، وتناولت في المبحث الثاني: الخلاف النحوي في باب الفاعل، وأما المبحث الثالث فقد تناولت فيه الخلاف النحوي في باب التنازع.

ثم ختمتُ بخاتمة، عرضتُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعد ذلك ثبتٌ بالمصادر والمراجع التي رجعتُ إليها، واعتمد عليها البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) روضات الجنات (١٧٣/٥).

(٢) الكافي في شرح الهادي (٢٤٠٦/٥).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

المبحث الأوّل: الخلاف النّحوي في باب المبتدأ والخبر

المسألة الأولى: الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ

أشارَ الزّنجانيّ إلى خلاف النحاة في هذه المسألة عند حديثه عن أحكام المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير، إذ ذكر أنّ المبتدأ يجب أن يتقدّم على الخبر في مواضع، ويتقدّم الخبر على المبتدأ وجوبًا في مواضع ساقها في بابها، ثم بيّن بعد ذلك قسمًا ثالثًا، هو أنّه يجوز التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر على السّواء عند البصريين[١]، حيث أجازوا تقديم المبتدأ وتأخيره في صور ذكر منها: " أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر اسمًا مفردًا نكرة، سواء كان جامدًا أم مشتقًّا فتقول: هذا ثوبٌ، وزيدٌ قائمٌ، وثوبٌ هذا، وقائمٌ زيدٌ ... فإنّه قد علم أنّه لا يبتدأ بالنكرة مع وجود المعرفة، ومنع الكوفيون[٢] تقديم الخبر على المبتدأ مطلقًا، فإنّك إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فقد قدّمت ضمير زيد المستكن في (قائم) عليه، وكذلك إذا قلت: أبوه قائمٌ زيدٌ، فقد قدّمتَ الهاء في (أبوه) وهو ضمير يعود على زيد، ويذهبون في قولنا: قائم زيدٌ، إلى أنّ زيدًا مرتفعٌ بقائم، فيوحّدونه في الأحوال فيقولون: قائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون"[٣].

وحاصل كلام الزّنجاني يشير إلى خلاف النحويين في تقديم الخبر على المبتدأ، فمن نصّه السابق نجده يجعل هذا الاختلاف على مذهبين:

الأول: مذهب الكوفيين[٤]: وهو عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفرداً ،أو جملة، هذا ما ذكره ابن الأنباري في (الإنصاف) عن علماء الكوفة[٥].

وفي رأي ابن الأنباري أنّ سبب منع الكوفيين لتقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أم جملةً أنّه يؤدّي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا

(١) يُنظر : الكافي (١/٣٨٩-٣٩١)، والإنصاف (١/٦٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٧, ٢٢٨).

(٢) يُنظر : الإنصاف (١/٦٥)، وهمع الهوامع (١/ ٣٨٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٤٢٤).

(٣) الكافي (١/٣٨٩).

(٤) يُنظر : الإنصاف (١/٦٥)، ومغني اللبيب (٥٧٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٥) يُنظر : الإنصاف (١/٦٥).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

قلت: أبوه قائمٌ زيدٌ، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[١].

وردّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين بعد أن ساق مذهبهم ، وحكم بفساد رأيهم في قولهم: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأدّى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز، قائلًا: "وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، وذلك لأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل؛ لأنه فرع عليه، فلا يعمل حتى يعتمد ... فوجب ألا يعمل"[٢].

كذلك نجد ابن يعيش يردُّ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه قائلًا: "وأمّا قولهم: إنّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إنّ تقديم المضمر على الظاهر إنّما يمتنع إذا تقدّم لفظًا ومعنًى، نحو: ضَرَبَ غلامُه زيدًا، وأمّا إذا تقدّم لفظًا والنيّةُ به التأخيرُ، فلا بَأْسَ به، نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، ألا ترى أنّ الغلام هاهنا مفعولٌ، ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدّم لفظًا، فهو مؤخَّرٌ تقديرًا وحُكْمًا"[٣].

الثاني: مذهب البصريين[٤]: جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يحصل لَبْسٌ، جاء في (اللمع): " يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفَك بكرٌ، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفَك، فقدَّم الخبران اتّساعًا، وفيهما ضمير؛ لأنّ النّية فيهما التأخير"[٥].

ويظهر ممّا سبق أنّ البصريين جوّزوا ذلك ؛ نظرًا لكثرة وروده في كلام العرب وأشعارهم، وممّا جاء في كلامهم: في بيته يؤتى الحكمُ، وفي أكفانه لفَّ الميت، ومشنوءٌ من يشنؤك، وتميميٌّ أنا، فقد تقدّم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر، لأنّ التقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، والميت لفّ في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوءٌ، وأنا تميميٌّ[٦].

---

(١)يُنظر :: الإنصاف (١/٦٥).

(٢) أسرار العربية (٧٤)، ويُنظر : الإنصاف (١/ ٦٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٣٥).

(٤) يُنظر : الإنصاف (١/٦٥)، ومغني اللبيب (٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٧, ٢٢٨)، وهمع الهوامع (١/ ٣٨٩).

(٥) اللمع في العربية (٣٠)، ويُنظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٣٥).

(٦) يُنظر : الإنصاف (١/٦٥-٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٣٥).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

ومن الصور الأخرى التي اختلف فيها النّحاة في تقديم الخبر على المبتدأ، ما ذكره عند قوله في (المختصر): "وبكرٌ في الدّار، وخالدٌ عندَك"[١].

قال –عند شرحه هذا الكلام– : "أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر ظرفًا، أو حرف جرٍّ، كالمثالين المذكورين فيجوز أن تقول: في الدّار بكرٌ، وعندَك خالدٌ، بلا خلاف، لكن عند البصريين في الدّار، وعندَك: خبران مقدّمان على بكرٍ وخالدٍ، وفيهما ضمير، والنيّة بهما التّأخير.

وعند الكوفيين: بكر، وخالد: مرتفعان بالظّرف، ولا يجيزون أن يكونا خبرين، لتقدّم المضمر على الظاهر، وهو فاسدٌ، لأنّهما لو كانا مرتفعين بالظّرف لما جاز أن نقول: إنّ في الدّار بكرًا، ولعلّ عندك خالدًا، لدخول عاملٍ على عامل، ولما جاز: في داره زيدٌ، لتقدّم المضمر على الظاهر لفظًا وتقديرًا"[٢].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الكوفيين منعوا تقديم المضمر على الظاهر، وأجازه البصريون، وقد أشار الزّنجانيّ إلى هذا الخلاف وذلك في معرض كلامه عن حقّ تقديم المبتدأ، قال في (المختصر): " وحقُّ المبتدأ التّقديم، ولذلك جاز: في داره زيدٌ"[٣].

وعند شرحه لهذا الكلام قال: "ولكون حقّه أن يكون مقدَّمًا أجاز البصريون: في داره زيدٌ، فالجار وقع خبرًا عن المبتدأ، وهو مضاف وقع إلى ضمير المبتدأ، الذي هو متأخر عنه في اللفظ، فهو في الظّاهر إضمار قبل الذّكر، ولكنّه لمّا كانت النيّة بالخبر التأخير، كان المضمر متأخّرًا في المعنى وإن تقدّم في اللفظ ... ومنعَ الكوفيون: في داره زيدٌ أيضًا، لما فيه من تقديم المضمر على الظّاهر"[٤].

وخلاصة الكلام: أنّ الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، ذلك لأنّ الخبر وَصْفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخير كالوصْف، لكن يجوز تقديم الخبر إذا لم يَحْصل بتقديمه لَبْسٌ، فالحقّ الجواز، إذ لا مانع من ذلك[٥]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

---

(١) الكافي (١/٣٩١).

(٢) المصدر نفسه (١/٣٩١).

(٣) المصدر نفسه (١/٣٨٠).

(٤) المصدر نفسه (١/٣٨٠–٣٨١).

(٥) يُنظر : شرح ابن عقيل (١ / ٢٢٧–٢٢٩).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

والْأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوَا الْتَّقْدِيْمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا[١]

وهذا ما ذهب إليه الزّنجاني فيظهر لنا من كلامه أنّه يوافق ما ذهب إليه البصريون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان مفردًا أم جملة، إذ نصّ قائلًا: "والمذهب الأول لكثرة مجيئه في كلام العرب، قالوا: مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ، وتميميٌّ أنا، ومثلُهُ كثيرٌ"[٢].

المسألة الثانية: الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد (إنْ) الشّرطيّة

أشار الزّنجاني إلى اختلاف النحاة في هذه المسألة في كتابه (الكافي) عند تّعليق على قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ }[٣]، إذ قال ما نصّه: " (أحدٌ) ها هنا مرتفعٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الظّاهر، والتقدير: وإن استجارَكَ أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأجره ؛ لأنّ حرف الشّرط يقتضي الفعل، فمتى وقع بعده الاسم فلا بُدَّ من فعلٍ رافعٍ أو ناصبٍ، وزعم الفرّاء[٤]، أنّ (أَحَدٌ) مرتفعٌ بالعائد الذي عاد عليه، وهو ضمير الفاعل في استجارك، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه حينئذ يصير استجارك خبراً لأحد، ويعود الكلام إلى المبتدأ والخبر، وقال أبو الحسن(ت٢١٥هـ)[٥] : إنّه مرتفعٌ بالابتداء، وردّ أصحابُنا بأنّا لا نقول : إن زيدٌ قائمٌ أكرمتُكَ"[٦].

وحاصل كلام الزّنجاني يشير إلى خلاف النحويين في ارتفاع الاسم الواقع بعد أداة الشّرط (إن)، وذلك على ثلاثة أقوال :

(١) يُنظر : ألفية ابن مالك (١ / ٧).
(٢) الكافي (١/٣٨٠).
(٣) سورة التوبة الآية: (٦).
(٤) يُنظر : معاني القرآن للفراء (١/٤٢١)، ويُنظر : شرح المفصّل لابن يعيش (١/٨٢).
(٥) يُنظر : معاني القرآن للأخفش (١/٣٥٤)، ويُنظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٧٠١).
(٦) الكافي (١/٤٣٤).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

الأوّل: أنّ (أحداً) مرتفعٌ على الفاعلية بفعلٍ مضمر يفسِّره الظاهر، وإلى هذا ذهب جمهور النحويين[١].

قال الزّجاج(ت٣١١هـ) في تعليقه على الآية المذكورة : " وأمّا الإعراب في (أحد) مع (إن)، فالرفع بفعلٍ مضمر الذي ظهر يفسّره المعنى : وإن استجارك أحدٌ.

ومن زعم أنّه يرفع (أحداً) بالابتداء فخطأ، لأنّ الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده"[٢].

جاء في (شرح ابن عقيل) : "وقد يُحذف الفعل وجوبًا، كقوله تعالى : ﭽوَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَﭼ فـ(أحد) فاعل بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك، وكذلك كلّ اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا)، فإنّه مرفوعٌ بفعل محذوف وجوبًا، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى : ﭽإِذَا السَمَاءُ انْشَقَّتْﭼ[٣]، فـ (السماء) فاعل بفعل محذوف، والتقدير : إذا انشقتْ السماءُ انشقت، وهذا مذهب جمهور النحويين"[٤].

وقال العكبري في (اللباب): "وإذا وقع بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ كانَ العاملُ فيه فعلاً، إمَّا الذي يليه كقولك: إنْ زيداً تضربْ أضربْه، أو فعل محذوف يفسِّره المذكور، كقوله تعالى: {وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ}، فـ (أحدٌ) فاعل، أي: إن استجارَ أحدٌ"[٥].

---

(١) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٢ / ٥٧)، وشرح الكافية للرضي (١ / ١٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٥٨٧/٢)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢ / ٨٥)، والنحو الوافي عباس حسن (٤٤٦/٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (٤٣٢/٢). ويُنظر : الكشاف للزمخشري (٢٤٨/٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٢١٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٥/١).

(٣) سورة الانشقاق الآية : (١).

(٤) شرح ابن عقيل (٢ / ٨٦).

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب (٢ / ٥٧)، ويُنظر : شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٠٣)، وجامع الدروس العربية (١٩١/٢).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

وحُذف الفعل مع (إن) الشّرطية ؛ لأنّها مختصّة بالدخول على الجملة الفعلية، وهي أم حروف الشّرط، لذا اختصّت بهذا[١]، وهذا الحذف حَسَنٌ في (إن)، قبيحٌ في أخواتها[٢]. وقد عدّ أبو حيّان رفع الاسم بعد (إن) الشّرطية بفعل محذوف يفسّره الظاهر بأنّه فصيحٌ مقيسٌ مثل الذي في الآية[٣].

الثاني: ما ذهب إليه الفراء[٤] من أنّ (أحداً) مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من (استجارك)، وعليه يكون (أحد) فاعلاً بالفعل المذكور بعده، وليس في الكلام تقدير فعل، ذكر أبو البركات الأنباري أنّ الفراء اعتلّ لذلك بجواز تقديم الفاعل على الفعل مع (إن)، لأنها الأصل في باب الجزاء، ولقوتها جاز تقديم المرفوع معها[٥].

وما ذهب إليه الفراء أبطله الزّنجاني وعدّه فاسدًا كما ذكر، فضلًا عن أنّه لا نظير له في كلام العرب، لذا وجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسّرًا له[٦].

الثالث: ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش[٧]، وهو جواز رفع الاسم بعد (إن) الشرطية بالابتداء، وما بعده خبر المبتدأ، إذ يقول ما نصّه : "{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}، فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين ؛ لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلّا أنّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[٨]، وما ذهب إليه الأخفش أيضًا ردّه الزّنجاني بأنّه لا يُقال : إن زيدٌ قائمٌ أكرمتُك، وذلك على أساس أنّ (إن) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره، والابتداء يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل[٩].

---

(١)يُنظر : أوضح المسالك لابن هشام (٢/٨٥).

(٢)يُنظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/٧٧).

(٣)يُنظر : التذييل والتكميل لابن مالك (٦/١٨٤).

(٤) يُنظر : معاني القرآن للفراء (١/٤٢١)، ويُنظر : شرح المفصّل لابن يعيش (١/٨٢).

(٥)يُنظر :: الأنصاف (٢/٦١٦).

(٦)يُنظر :: المصدر نفسه (٢/٦١٦).

(٧) يُنظر : معاني القرآن للأخفش (١/٣٥٤)، ويُنظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٧٠١).

(٨) معاني القرآن للأخفش (١/٣٥٤).

(٩)يُنظر : الكشاف (٢/٢٤٨)، والإنصاف (٢/٦٢٠).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

وبهذا يتبيّن لنا أنّ الزنجاني يذهب مذهب جمهور النحويين في أنّ (أحداً) مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهر، وقد اتّضح هذا بتعليله لذلك كما ذكرَ من ناحيةٍ، فضلًا عن اعتراضه وردّه ما ذهب إليه الفراء والأخفش من ناحيةٍ أخرى.

وبهذا يكون الزّنجاني قد راعى جانب المعنى في الآية الكريمة، وذلك بتقديره فعلاً للمرفوع يفسّره الظاهر وهو (استجارك) ؛ وذلك لإحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، إذ النّفوس تتشوّقُ إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود(١).

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في باب الفاعل

المسألة الأولى: الخلاف في تقديم الفاعل على عامله

قال الزّنجاني : " الفاعل عند أهل اللغة : هو الذي يُوجِد الفعل، كقولنا : قام زيدٌ ... وقوله : (مقدَّم عليه أبداً)، فلا تقول : زيدٌ قامَ، معتقِداً أنّه فاعلٌ مقدّم، لأنّ الفاعل لا يتقدَّم على الفعل عند البصريين(٢)، لأنّ الفعل عامل، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وليكون الفعل محضاً للفاعل، إذ لو أخّر لجاز أن يكون لغيره، كقولك : زيدٌ قامَ أبوه، وأجاز الكوفيون تقديمَ الفاعل(٣)، واحتجّوا بقول امرئ القيس : (من الطويل) :

١٣٣- فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقُلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيّبِ(٤)

أراد : مُتغيّب نحسُه، وبما أنشده سيبويه : (من الطويل)

١٣٤- صَدَدْتِ فأطوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما وِصَالٌ على طول الصُّدود يَدومُ(٥)

(١) يُنظر : شرح الكافية للرّضي (١/١٩٩).

(٢) يُنظر : الكتاب (٣/ ١١٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٧٦).

(٣) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٦٢)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٩٤).

(٤) يُنظر : ديوانه (٣٨٩).

(٥) البيت من قصيدة للمرار الفقعسي، وهو في سيبويه منسوب لعمر بن أبي ربيعة،يُنظر :: الكتاب (١/١٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (٤٠٣).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

أراد : وقلّما يَـدومُ وصَـالٌ ...

والجـواب : يجوز أن تحمل جميع ذلك على الضّرورة، ويجوز أن تؤوَّل ؛ فيحمل بيت امرئ القيس على أنّ (نحسُه) مرفوع بفعل دلّ عليه (متغيّب)، كأنّه قال : يتغيّب نحسُه متغيّب.

ويرفع (وصال) في بيت سيبويه بقلَّ، و(ما) زائدة، ويدوم : صفة لوِصال والتّقدير : وقلّ وِصَالٌ دائم على طول الصُّدود"[١].

وتُعد مسألة تقديم الفاعل على فعله من المسائل الخلافية بين النّحويين، وقد تطرق الزنجاني لهذه المسألة أثناء حديثه عن موضوع الفاعل، لذلك سنفصل القول فيما ذهب إليه الزنجاني من ترجيحٍ أو ردٍّ، عن طريق تأييده لرأي الجمهور، ورده على من خالفهم ، إذ جعل الزنجاني هذا الاختلاف على مذهبين:

المذهب الأوّل: مذهب البصريين: وهو عدم جواز تقديم الفاعل على عامله، فعندهم في قولك: (زيدٌ قامَ) ونحوه، أنّ (زيدًا) ارتفع بالابتداء، والجملة الفعلية خبر للمبتدأ.

ونلحظ مما في نصّ الزنجاني أنّه لا يُجيز تقديم الفاعل على رافعه ؛ لأنَّ الفعل أو شبهه مقدم على الفاعل أبدًا، ويمثل لهذا بقوله: "فلا نقول: (زيدٌ قامَ)، معتقدًا أنَّه فاعل مقدم"[٢]، ثم ينتقل مباشرةً إلى ذكر ما وقع من خلاف بين البصريين والكوفيين، فيحيل عدم التجويز عند البصريين بقوله: "لأنَّ الفاعل لا يقدم على الفعل عند البصريين، لأنَّ الفعل عامل، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وليكون الفعل محضًا للفاعل، إذ لو أُخِّر؛ لجاز أن يكون لغيره، كقولك: (زيدٌ قام أبوه)"[٣]، فالزّنجانيّ مما سبق موافق للبصريين فيما قالوه.

قال ابن جنيّ: " اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كلّ اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله ... ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة، تقول: زيد قام، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء ، وفي (قام) ضمير زيد وهو مرفوع بفعله"[٤].

(١) الكافي (١/٤١٠-٤١٣).
(٢) الكافي (١/٤١١).
(٣) المصدر نفسه (١/٤١١).
(٤) اللمع في العربية لابن جني (٣١).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

من هذا النّص يتّضحُ أنّ الفعل لا بُدَّ له من الفاعل، ولا يتقدّم عليه إلّا أنّ الكوفيين خالفوا هذا المعيار الذي نصّ عليه البصريون، فجوّزوا التّقديم.

قال ابن عقيل: حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: قامَ الزيدان، وقامَ زيدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قامَ، ولا زيدٌ قامَ، على أن يكون زيدٌ فاعلًا مقدَّمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير: زيدٌ قامَ هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التّقديم في ذلك كله(١).

وتظهر فائدة الخلاف في نحو: زيدٌ قامَ، فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قامَ، والزيدون قامَ، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين(٢).

المذهب الثّاني: مذهب الكوفيين: وهو جواز تقديم الفاعل على عامله، فلا يضرّ عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو: زيد قام.

وبعد أن يذكر الزنجاني شواهد الكوفيين –الذين جاء رأيهم مخالفًا للبصريين بما اعتمدوه من شواهد– يبدأ برد ما قالوه، حاملًا ذلك إمّا على الضرورة وإما على التأويل، كما يتضح الأمر من كلامه.

وقد اختلف النّحاة في (ما) الواردة في البيت الذي استشهد به الكوفيون، فقيل: زائدة، وقيل: كافة، فعلى الأوّل تكون (وصال) فاعل قلّما، وعلى الثاني تكون (وصال) مبتدأ، وقد نسب البغدادي هذا الرأي إلى سيبويه(٣)، في حين يرى المبرد أنّ ما : زائدة، ووصال: فاعل قلّ(٤).

(١) يُنظر : شرح ابن عقيل (٢ / ٧٧).
(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل (٢ / ٧٨)، وحاشية الصبان (١/ ٦٢).
(٣) يُنظر : خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٢٤٤).
(٤) يُنظر : المقتضب للمبرد (١ / ٨٤).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

وذكر النحاس أنّ المبرد خالف سيبويه في هذا، وجعل (ما) زائدة والتقدير : وقلّ وصالٌ يدومُ على طول الصدود، وجعل سيبويه ما كافة، قال : والصواب عندي ما ذهب إليه سيبويه لأنه إنّما أراد تقليل الدوام وقلما نقيضه كثر ما[١].

قال ابن هشام: (وصالٌ) مرتفع بـ (يدوم) محذوفًا مفسَّرًا بالمذكور، وقيل: إنّه فاعل مقدّم، ورُدَّ بأنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر[٢].

وعلّق ابن يعيش على البيت الذي ساقه الزّنجانيّ، إذ ردّ على الكوفيين في قولهم: إنّ (وصال) مرتفع على أنّه فاعل مقدّم، وكذلك على من قال: إنّه ارتفع بالابتداء، وإنّما ارتفع عنده بفعلٍ محذوف قائلًا: فلا يجوز رفعُ (وصال) بـ (يَدُومُ)، وقد تأخر عن الاسم، ولا يرتفع بالابتداء، لأنّه موضعُ فعل، ولكن يرتفع بفعلٍ مقدَّر يُفسِّره (يدوم)، وتفسيرُه: قلمَا يبقى وصالٌ أو يدوم[٣].

في حين نجد ابن السراج يذكر رأيًا آخر في رفع (وصال)، فضلًا عن رفضه لمذهب الكوفيين، إذ قال ما نصّه " ولَيْسَ يجوزُ أَن يُرفع (وصالٌ) بيدومُ وقَد أَخَّرهُ، ولكنْ يجوزُ هَذا عندي على إضمارِ (يكونُ) كأنّهُ قال: قلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدودِ"[٤].

وقد ردّ البغدادي ما ذهب إليه ابن السّراج قائلًا: "ولا يخفى أنّ هذا ليس من مواضع حذف كان"[٥].

ويبدو أنّ السّبب الذي دفع النحويين إلى منع تقديم الفاعل، فضلًا عمّا ذكره الزنجاني، هو الخوف من أمن اللبس، وهذا ما صرّح به ابن السّراج، حيث أشار قائلًا: "لأنَّك لو أتيتَ بالفعل بعد الاسم، لارتفع الاسم بالابتداء"[٦]، أي: إنَّ سبب هذا التقديم، هو خوف وقوع اللبس بين المبتدأ الذي له الأولوية في التقديم، وبين الفاعل الذي منح هذا التقديم على غير أصل حقيقة موضعه.

(١) يُنظر : إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٣٧٦).
(٢) يُنظر : مغني اللبيب (٤٠٣-٤٠٤).
(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦٩).
(٤) الأصول في النحو (٣/ ٤٦٦).
(٥) خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٢٤٦).
(٦) الأصول في النحو (٧٣/١).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

وذهب النّحاة إلى أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل[١]، وأضاف غيرهم أنَّ التقديم وإن حصل فإنَّه يحمل على نية التأخير، هذا ما قال به الزمخشري[٢].

يظهر ممّا تقدّم أنّ الزّنجانيّ وجمهور النحويين من البصرة ذهبوا إلى عدم جواز تقديم الفاعل، وأنّ رتبة الفعل مقدّمة على رتبة الفاعل، وكذلك من خوف اللبس الذي منع الفاعل من التقديم.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في رافع الفاعل

من المسائل الخلافية التي ذكرها الزّنجانيّ في كتابه (الكافي) مسألة رافع الفاعل، فقد اختلف النحويون في رافع الفاعل على أقوال، حيث أشار الزّنجاني إلى هذه المسألة عند حديثه عن الفاعل، إذ قال: " ورافع الفاعل ما أُسند إليه من فعلٍ أو شبهِه، إذ الفعل بنفسه هو الّذي يقتضي الفاعلَ والمفعولَ، فكان هو العاملَ فيه، وقيل : رافعه الفاعليّة، أي: ارتفع زيدٌ في قولنا: قامَ زيدٌ، بأنّه فاعلٌ لا بقام[٣]" ، ويظهر من هذا النص أنّ النّحويين مختلفون في رافع الفاعل، وأن هناك رأيين في هذه المسألة الخلافية، غير أنّ الزنجاني لم ينسب هذين الرأيين إلى أصحابهما صراحة، وعن طريق تتبّع المسألة في كتب النّحاة نجد أنّهم اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

الأوّل: ذهب البصريون والكوفيون[٤] إلى أنّ العامل في الفاعل هو كلّ ما أُسند إليه من فعلٍ أو شبهِه.

ويبدو أن الزّنجانيّ يتبنّى هذا الرأي عن طريق ردّه الرأي الآخر، وقد علّل كون الفعل هو الرّافع للفاعل قائلًا: "إذ الفعل بنفسه هو الذي يقتضي الفاعلَ والمفعولَ، فكان هو العامل فيه"[٥].

(١) يُنظر : أسرار العربية (٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٢)، ومغني اللبيب (١٧٤/٢).

(٢) يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (٣٨).

(٣) الكافي (٤١٥/١).

(٤) يُنظر : الخصائص لابن جني (١/ ١٩٦).

(٥) الكافي (٤١٥/١).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

فالبصريون والكوفيون يرون أنّ عامل الرّفع في الفاعل هو الفعل[١]، قال سيبويه: "هذا بابُ الفاعل الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ، وشغَلْتَ ضربَ به كما شغلتَ به ذهَبَ، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"[٢].

الثّاني: ذهب خلف الأحمر(ت١٨٠هـ) من الكوفيين إلى أنّ الفاعل ارتفع على الفاعلية، أي: كونه فاعلًا في المعنى[٣]، وهذا ما أشار إليه الزّنجانيّ.

وقد ردّ الزّنجاني هذا الرأي، وحكم ببطلانه قائلًا: "وهو باطلٌ بقولنا: ماتَ زيدٌ، ورخص السّعرُ، واشتدَّ البردُ، وانقضَّ الجدارُ، فإنّ هذه الأشياء، لا فعل لها، وبقولنا: لم يقمْ زيدٌ، إذ لا فاعليّة مع معنى النفي"[٤].

جاء في التّصريح: رافعه المسند وفاقًا لسيبويه، لا الإسناد، خلافًا لخلف الأحمر[٥].

قال ابن مالك: "ثم تبيَّنتُ أنّ رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعلٍ أو ما ضمّن معناه، لا الإسناد كما يقول خلف، لأنّ الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما أولى من عملها في الآخر، ولأنّ العمل لا ينسب إلى المعنى إلّا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه"[٦].

وأمّا ابن عقيل فنراه قد نحى منحى سيبويه وجمهور النّحاة البصريين والكوفيين، ومنهم ابن مالك من أنّ الفاعل مرفوعٌ بالمسند، ويعنون به الفعل أو ما ضُمّن معناه، وخالف مذهب مَن زعمَ أنّه مرفوعٌ بالإسناد، إذ قال: "وهو مرفوعٌ بالمسند، وهو الفعل أو ما ضُمّن معناه، وهذا مذهب سيبويه ... وليس رافعه الإسناد خلافًا لخلف ... وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على رافعه"[٧].

---

(١) يُنظر : الكتاب (١/٣٤)، والأصول في النّحو (١/٧٣).

(٢) الكتاب (١ / ٣٤).

(٣) همع الهوامع (١/ ٥٧٦).

(٤) الكافي (١/٤١٥).

(٥)يُنظر :: التصريح (١/٢٦٩).

(٦) شرح التّسهيل لابن مالك (٢/١٠٧).

(٧) شرح التّسهيل (٢/١٠٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/٣٨٦-٣٨٧).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

والرّاجح عندي أن يُجعل الفاعل مرفوعًا بالفعل أو ما تضمّن معناه، وأعني به الصّفة كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة وغيرها، لأنّ هذه عوامل اتّفاقًا، وهي عوامل لفظيّة، لأنّ البصريين والكوفيين مجمِعون على ذلك، ومَن خالفهم فهو مخالف للإجماع من غير حجّة، وجعل الفاعل مرفوعًا بعاملٍ معنوي ولا ضرورة لهذا ما دام العامل اللّفظي موجودًا، وقد صرّح ابن مالك كثيرًا بهذا المذهب، وتبعه شُرّاح الألفيّة والتّسهيل، وهو في الأصل مذهب سيبويه، قال ابن مالك في ألفيّته:

اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى[١]

فوجهه ارتفع بشبه الفعل (منير)، وارتفع الفتى بالفعل الجامد (نعم)[٢].

المبحث الثالث: الخلاف النحوي في باب التنازع

المسألة الأولى : الخلاف في أولى العاملين بالعمل باب التنازع

أحال الزّنجانيّ موضوع التنازع إلى دائرة الخلاف بين المذهبين، وينسب إعمال العامل الثاني إلى البصريين قائلًا : "وأيهما أعملتَ جاز بلا خلاف، إذا لم ينقض معنى، ولكن اختلف النحويون في الأولوية: فذهب البصريون: إلى أنَّ إعمال الأقرب أولى، رافعًا كان أو ناصبًا، لأنَّ حق العامل أن يكون إلى جانب المعمول، إذ الأصل أن يلي الفعل الفاعل، والجار المجرور، والجازم المجزوم، والفصل بين الجار والمجرور، والجازم والمجزوم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر"[٣].

ومما يعضد ما نقله الزنجاني عن البصريين قول المبرد: "هذا باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر، وذلك قولك: (ضربتُ وضربني زيد)، و(مررتُ ومرَّ بي عبدُ الله)...فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ"[٤].

(١) يُنظر : ألفيّة ابن مالك (١٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٧٤).
(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل (٢/٧٤).
(٣) الكافي (١/٤٣٧).
(٤) المقتضب (٤/٧٢).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

ثم يضيف الزّنجانيّ لرأي البصريين ما يقوي حجتهم، بما نقله عن سيبويه من مراعاة العرب الجوار في الأحكام النحوية، والقواعد الإعرابية، وذلك ما ذكره سيبويه في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، كما في قولهم: (جحرُ ضبٍ خَرِبٍ)[١].

وأضاف الزّنجاني قائلًا: " وقد راعت العربُ الجِوار حتّى قالوا: جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فعدلوا عن الإعراب المستحق لخرب، وهو الرفع، لكونه صفة جحر، وجرّوه لمجاورته المجرور"[٢].

وقال أبو البركات الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس"[٣].

ثم يذكر لنا الزّنجانيّ ما احتج به نحويو البصرة من نصوص قرآنية، وشواهد شعرية ؛ لإثبات تأثير الموضع على الحكم الإعرابي، وعلتهم في ذلك القرب والمجاورة، كقوله تعالى: { آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا }[٤]، فنصب: (قِطرًا) بـ(أُفرِغ)، وهو العامل الأقرب، وهذا ما تحدث عنه الزّنجانيّ بأنَّ إعمال الثاني أجود[٥].

وذهب الكوفيون[٦] إلى أنّ إعمال الأوّل أولى، لأنّ للتقديم أثرًا، ألا ترى أنّه لا يجوز زيادة كان، وإلغاء ظننت أولين، ويجوز ذلك غير أولين[٧].

تحدث أبو البركات الأنباري عن هذا الأمر قائلًا: "ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، وبخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو: (زيد ظننت قائم)، و(زيدٌ قائم ظننت)، وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة... فدل على أنَّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل"[٨].

---

(١) يُنظر : الكافي (٤٣٨/١).
(٢) المصدر نفسه (٤٣٧/١).
(٣) الإنصاف (٩٠/١).
(٤) سورة الكهف الآية: (٩٦).
(٥) يُنظر : الكافي (٤٣٨/١).
(٦)يُنظر :: شرح ابن يعيش (٧٨/١).
(٧) يُنظر : الكافي (٤٣٩).
(٨) الإنصاف (٩٠/١).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

ولعلَّ الذي قاد الكوفيين إلى القول بإعمال الفعل الأول، هو ما يكون للفعل الأول من أثر في سياق الكلام؛ ولأنَّ التقديم له وقع في النفس، والعرب كما هو معروف تقدم في الكلام من أجل العناية والاهتمام.

ويذكر ابن مالك موضوع التّنازع في نظمه بقوله:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمـــل

والثاني أولى عند أهل البصـــرة واختار عكسًا غيرهم

ذا أسره[1]

ولعلّ ما ذهب إليه البصريون من أنَّ إعمال الأقرب أولى، رافعًا كان أو ناصبًا، هو الأحسن والأقرب إلى الصّواب ؛ لأنَّ حق العامل أن يكون إلى جانب المعمول، إذ الأصل أن يلي الفعل الفاعل، والجار المجرور، والجازم المجزوم، وهذا ما تبناه الزنجاني في مختصره بأنَّ إعمال الثاني أجود، وهذا ما تميل إليه الباحثة.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد (صلّى الله عليه) وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدّين.

أمّا بعد ...

ففي خاتمة هذا البحث الذي عنى بدراسة نماذج مختارة من المسائل الخلافية فيه، فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وبما يأتي :

١- يُعد كتاب (الكافي في شرح الهادي) من الكتب التي اشتملت على الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، وبين العلماء من المدرسة الواحدة، فهو شرحٌ وافٍ وميدانٌ واسع للدّراسة والبحث في المسائل الخلافية.

(١) ألفية ابن مالك (٢٨).

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

٢- إنَّ كتاب (الكافي) يعدُّ مشاركة في خدمة اللغة العربية، وتتمثل قيمة هذا الكتاب بما وردت فيه من مادة لغوية وما تضمنه من آراء العلماء، مع إيجازه في إيراد المسائل الخلافية، والاكتفاء بذكر أهم الآراء التي قيلت فيها.

٣- أظهر البحث أنّ الزّنجانيّ كان ذا شخصيّة واستقلالٍ في الرّأي، إذ كان يعترض على كثيرٍ من التّأويلات أو الأعاريب التي تفسد المعنى، وذلك مثل قوله: (وهو ضعيف)، (وهو بعيد)، (وهو الأولى)، (وهذا مذهب فاسدٌ).

٤- حشدَ الزّنجانيّ في كتابه كثيرًا من الآراء والأقوال منذ عصر سيبويه إلى القرن السّادس الهجري، فما يراه ممنوعًا وقف عنده مفصّلًا إيّاه بالدّليل القاطع.

٥- اتضح من البحث أنَّ الزنجاني لم يكن ناقلاً الآراء أو مقلدًا من سبقوه فحسب ، بل أضاف الكثير من التوضيح والتفصيل لأبواب النحو، وعلَّل الكثير من المسائل النحوية بعلل مغايرة لمذاهب النحويين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- أسرار العربية، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢- الأصول في النحو: أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.

٣- إعراب القرآن : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُحَمَّد المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة/ الأولى، ١٤٢١هـ.

٤- ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عُبيد الله الانباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الفكر- دمشق.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار الجيل، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط/١.
٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٩- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط/٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٠- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية-القاهرة، ط/٢، ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.
١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٣- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الاولى،١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م.
١٤- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٦٩م.
١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٦- شرح التسهيل، محمد بن عبدالله المشهور بابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ورفيقه، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
١٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨- شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان/ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٩- الكافي في شرح الهادي، أبو المعالي عز الدين عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب ابن أبو المعالي الخرجي الزنجاني (ت:٦٥٥هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د محمود فجال (قسم النحو)، المجلدات ١-٤، ود. أنس محمود فجال (قسم التصريف) المجلد الخامس، دار النور المبين، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2024)

٢٠- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢١- الكشاف عن حقائق التنزيل : أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ. ١٩٧٧م.

٢٢- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين عبد الله العكبري، البغدادي محيي الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٣- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : فائز فارس، الناشر : دار الكتب الثقافية - الكويت ، ١٩٧٢م.

٢٤- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د.مُحَمَّد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق، دار المدني-جدة)، ط/١ (١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

٢٥- معاني القرآن : للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٨٥هـ)، الناشر : دار المصرية- مصر، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي - مُحَمَّد علي نجار- عبدالفتاح إسماعيل شلبي.

٢٦- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٧- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: د.مازن المبارك/مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر-دمشق، ط/٦، ١٩٨٥م.

٢٩- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.

٣٠- المقتضب: مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.

٣١- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط/١٥.

٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

Doi:10.37940/RJIS.2024.1.2.15